حديث الفقر والفساد !!

في إطار الممارسة الديمقراطية التي تتيح تعدد الآراء والأفكار، وتضمن إمكانات التعبير عنها وعرضها عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال بالناس ، يبرز إلى سطح الوقائع والأحداث خطاب سياسي وإعلامي يركز على إبراز مشاكل الفقر والفساد وضعف معدلات النمو وشح الموارد ونقص البُنى التحتية اللازمة لتدفق الاستثمارات الخارجية ، وتراجع دور القطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى . لكن الذين يتعاطون هذا الخطاب يتجاهلون حقيقة إنّ بلادنا لا تُعاني لوحدها من هذه المشاكل التي تعد جزءاً لا يتجزأ من منظومة أزمات متكاملة تواجه البلدان الفقيرة والنامية من شرق آسيا ، مروراً بأفريقيا وانتهاءً بأمريكا اللاتينية والمكسيك ، وتترك ظلالاً ثقيلة وانعكاسات حادة على الاقتصاد العالمي بأسره ، ناهيك عن أنّ تلك المقالات تعمدت طمس الجهود التي بذلتها الحكومة اليمنية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي ، وأسفرت عن نجاحات مهمة يعود إليها الفضل في تجنيب اقتصاد البلاد مخاطر انهيار سريع ومحقق كان سيحدث قبل بضع سنوات لولا تلك الإصلاحات التي لا يجوز الاستهانة بها والتقليل من قيمتها.

المثير للدهشة أنّ جانباً من الكتابات والأحاديث التي تتناول قضايا الفقر والفساد ، لا تخلو من النزوع لإحياء سياسات اقتصادية تسببت في تعطيل قوانين السوق والخروج عن قواعد الحساب الاقتصادي وخلق بؤر وحوافز متعددة المستويات للفساد ، وما ترتب على تطبيق مثل هذه السياسات من انهيار شامل لاقتصادات متعددة الأنماط وإيصالها إلى طرق مسدودة بعد فشل التنمية فيها.

بوسعنا القول إنّه لا يمكن لقوة بعينها في بلادنا أو في أي بلد آخر امتلاك القدرة على تقديم وصفة سحرية لمعالجة مشاكل النمو ومحاربة الفقر والفساد خارج إطار المعايير العالمية التي يسعى إليها المجتمع الدولي منذ فترة ليست بالقصيرة على طريق بلورة شراكة دولية متكاملة في مجالات التنمية ومكافحة الفقر والفساد وإضفاء العدالة على بُنية العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، وصولاً إلى معالجة تناقضات التقسيم الدولي غير العادل للعمل والتوزيع غير المتكافئ للثروة والمعرفة.

يقيناً أنّ عدداً كبيراً من البلدان الصناعية والنامية توصل خلال السنوات الأخيرة إلى بلورة عدد من المعايير والتصورات اللازمة لإجراء مراجعة شاملة للأفكار والتوجهات المتعلقة بعولمة التنمية والتجارة و التكنولوجيا والأسواق والنظم المالية والمصرفية والنقدية. وقد بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها في مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية الذي انعقد قبل أكثر من أربع سنوات في مارس ٢٠٠٢م بمدينة «مونتيري» المكسيكية ، وقمة أهداف التنمية في الألفية الجديدة التي انعقدت برعاية الأمم المتحدة في مايو ٢٠٠٠م، ومؤتمر القمة الاجتماعية «بكوبنهاجن» عام ١٩٩٥م التي وضعت معايير عالمية للحرب على الفقر .

احمد الحبيشي

وكما هو معروف فقد حذرت هذه الأطر الدولية من مستقبل مثقل بالكوارث للعالم بأسره في حالة إغفال البُعد العالمي لمشاكل الفقر والفساد وتجاهل جذورها ومفاعيلها في التقسيم غير العادل للعمل.

الثابت أنّ منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية بلورت على أساس المعايير التي وضعتها قمة كوبنهاجن الخاصة بمحاربة الفقر، وقمة أهداف التنمية في الألفية الجديدة خطة مبادئ استناداً إلى حقيقة توصل إليها خبراء المنظمة تفيد بعدم إمكانية البلدان الفقيرة على مكافحة الفقر بصورةٍ منفردة مهما كان مستوى الإرادة السياسية لأية حكومة فيها.

وسيكون مفيدا للحقيقة لو قام الذين اعتادوا على إثارة ومناقشة قضية محاربة الفقر والفساد في المواسم الانتخابية ، بإجراء مقاربة موضوعية للأفكار التي تضمنتها خطة «مونتيري» للتنمية التي تبنتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢م بشأن مكافحة الفقر وتنشيط مفاعيل التنمية ومحاربة الفساد وخفض معدلات التضخم وضبط العجز في الموازنات الجارية، وتحليلها في ضوء الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الحكومة اليمنية خلال السنوات الماضية ، فيم تسعى حالياً إلى توسيع نطاقها في مجرى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري.

لاريب في ان أية مقاربة من هذا النوع ستساعد على فهم واستيعاب مدى تماسك وترابط حزمة الإصلاحات الاقتصادية وانفتاحها على الرؤى والتصورات التي تبلورت في عدة مؤتمرات اقتصادية ومنتديات علمية عالمية بشأن السياسات الواجب تطبيقها لمعالجة مشاكل الفقر والبطالة والركود الاقتصادي ورفع معدلات النمو في معظم أنحاء العالم ، وهو ما يؤهل الإصلاحات التي تنفذها الحكومة اليمنية لأن تكون مقدمة لإستراتيجية اقتصادية فعالة.

ولا نبالغ حين نقول إنّ اتجاه الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية التي يجرى تنفيذها في بلادنا يقترب من اتجاهات رئيسية لإصلاحات مماثلة أعدها خبراء متبصرون في بلدان أخرى تعاني من مشاكل أكثر حدة مما تعانيه بلادنا ، وتمتلك إمكانات وموارد أفضل مما هو متاح لدينا مثل الأرجنتين والجزائر والسنغال ونيجيريا وأندونيسيا وجورجيا ومصر وإثيوبيا وكازاخستان وتركيا وأذربيجان ، وخصوصاً في مجال السياسات المقترحة لتعبئة الموارد المالية الداخلية ، وتهيئة البيئة الداخلية لتشجيع المبادرات الحكومية والخاصة ، وضبط معدلات التضخم ومكافحة الفساد، وتنمية التعاون الدولي الرامي إلى ترشيد وتطوير وتكامل النظم المالية والنقدية والتمويلية.

وبالنظر إلى ترابط مشاكل البلدان النامية واتساقها مع أزمات الاقتصادي العالمي ، تعززت الميول الرامية إلى تأكيد الشراكة الدولية من أجل التنمية وتعظيم مسؤوليتها عن معالجة المصاعب والمشاكل ذات التأثير البنيوي على الاقتصاد العالمي مثل الفقر والمديونية وتلوّث البيئة وما يترتب على ذلك من ضرورة الاتفاق على معايير عالمية لمعالجة المصاعب الموازية لها وخصوصاً تلك التي تتعلق بالتنمية الإنسانية والأسواق والأسعار والمواصفات .

كتب التاريخ تضع «الماركسية» على الرف لصالح التكنولوجيا والعولمة

الصين تفضل أن يفكر الناس في المستقبل أكثر من الماضي

جوزيف كاهن *

عندما يفتح طلاب المدرسة الثانوية في شنغهاي كتب التاريخ المدرسية في هذا الخريف قد يواجهون مفاجأة. فنص تاريخ العالم الجديد يلغي الحروب والسلالات والثورات الشيوعية لصالح كتب نابضة بالحياة حول الاقتصاد والتكنولوجيا والتقاليد الاجتماعية والعولمة. وقلصت الاشتراكية الى فصل واحد قصير في منهج التاريخ المقرر للمدرسة الثانوية. وتجري تغطية الشيوعية الصينية قبل الاصلاح الاقتصادي الذي بدأ عام ١٩٧٩ بجملة واحدة. والنص يذكر ماو مرة واحدة في فصل عن الإتكيت.

بين عشية وضحاها، وضعت المدارس الأكثر ازدهارا في البلاد على الرف الماركسية التي هيمنت على نصوص التاريخ المعترف بها منذ خمسينات القرن الماضي. ويقول المؤلفون ان التغييرات مرت بتدقيق على مستوى عال، وهي جزء من مسعى أوسع للترويج لرأي اكثر استقرارا واقل عنفا للتاريخ الصيني يخدم الأهداف الاقتصادية والسياسية الراهنة.

يقول المؤيدون ان التدقيق ينشط دروس التاريخ بالنسبة لطلاب المدارس المتوسطة والثانوية ويعدهم بصورة أفضل للحياة في العالم الواقعي. وقد تغيرت الكتب المدرسية القديمة، ليس على نحو مختلف عن الحزب الحاكم، بصورة اقل نسبيا في ربع القرن الأخير من الاصلاحات الاقتصادية المتجهة نحو السوق. ولكن المنتقدين يقولون ان الكتب تستبدل أجندة سياسية بأخرى.

انها لا تعيد كتابة التاريخ كثيرا بقدر ما تزيله. فدولة الحزب الواحد، التي تخلت الى حد كبير عن أيديولوجيتها الرسمية، تفضل ان يفكر الناس في المستقبل اكثر من الماضي.

ويركز النص الجديد على أفكار تهيمن على الخطاب الرسمي والاعلام الذي تديره الدولة: النمو الاقتصادي، الابتكار، التجارة الخارجية، الاستقرار السياسي، احترام الثقافات المتنوعة، والانسجام الاجتماعي.

وتجري اضاءة جي. بي. مورغان، وبيل غيتس، وبورصة نيويورك، والمكوك الفضائي، والقطار الياباني السريع.

وتحظى الثورتان الفرنسية والبلشفية، اللتان كان ينظر اليهما باعتبارهما نقطتي انعطاف في التاريخ العالمي، باهتمام اقل في الوقت الحالي. ويجري تدريس ماو، والمسيرة الطويلة، والاضطهاد الكولونيالي للصين، واغتصاب مدينة نانجينغ فقط في منهج التاريخ الموجز في المدارس الابتدائية. وقال زو شينكين، المؤرخ في جامعة شنغهاي، ان (نسختنا التقليدية من التاريخ ركزت على الأيديولوجيا والهوية القومية. ان التاريخ الجديد أقل أيديولوجية وهذا يناسب الأهداف السياسية الراهنة). وهذه التغييرات مقتصرة، في الأقل، على شنغهاي في البداية. فمنطقة النخبة المدينية هذه لديها فرصة لتغيير مناهجها الدراسية، وفي الماضي طرحت تحسينات وجه الحكومة المركزية بقية مناطق البلاد للأخذ بها. ولكن الكتب المدرسية اثارت جدلا حيا بين المؤرخين قبل تقديمها الواسع في شنغهاي في فصل الخريف، فقد بدأت مدارس عدة في شنغهاي استخدام النصوص المدرسية بصورة تجريبية في السنة الدراسية الماضية. وقال كثير من الباحثين انهم لا يشعرون بالندم على التخلي عن الماركسية في دروس التاريخ. وما يزال يجري تدريسها في دروس الدراسات الضرورية في مجال السياسة. ولكن البعض انتقدوا ما يرونه جهدا لتقليص التاريخ تماما. فالتاريخ الصيني والعالمي في المدارس المتوسطة قد كثف الى سنتين من ثلاث سنوات، بينما السنة الواحدة من المدرسة الثانوية المكرسة للتاريخ تركز في الوقت الحالي على الثقافات والأفكار والحضارات. وقال زو تشونشينغ، الأستاذ في جامعة شنغهاي، وأحد المؤلفين البارزين لسلسلة النصوص المدرسية الجديدة، ان هذه النصوص تتبع أفكار المؤرخ الفرنسي فرناند برودل. فقد دافع برودل عن وضع الثقافة والدين والتقاليد الاجتماعية والاقتصاد والأيديولوجيا في (تاريخ شامل) جديد. وقد باتت تلك الطريقة شائعة في الكثير من الدول الغربية لفترة زادت على نصف قرن. وقد ابتعدت الصين عن أيديولوجيتها الشيوعية الحاكمة، ولكن كتب شنغهاي المدرسية هي اول من حاول أن يدقق في ذلك كظاهرة بدلا من الوعظ بها كحقيقة.

ما يزال يشار الى الاشتراكية باعتبار ان لها (مستقبلا مجيدا). ولكن المفهوم تقلص الى فصل واحد من ٥٢ فصلا في كتاب التاريخ للمدرسة الثانوية. وتحظى الاشتراكية الثورية بتأكيد أقل من الثورة الصناعية وثورة المعلومات. ويدرس الطلاب الآن ماو الذي ما يزال يبجل رسميا باعتباره مؤسس الصين الحديثة ولكن لم يعد يعتبر مؤثرا في السياسة، في المدارس المتوسطة فقط. وفي منهج المدرسة الثانوية يذكر بصورة عابرة كجزء من درس حول تقليد تنكيس الأعلام لجنازات المسؤولين في الدولة، كما حصل بالنسبة لماو عند وفاته عام ١٩٧٦. ويظهر دنغ هسياو بينغ، الذي بدأ اصلاحات اقتصاد السوق في الصين، في كتب التاريخ المقررة للمدارس المتوسطة والثانوية، مع تأكيد على الجانب الاقتصادي المرتبط به. وما يزال كتاب التاريخ في المدرسة الثانوية يستخدم تعابير تقليدية لادانة غزو اليابان للصين في ثلاثينات القرن الماضي، ولا يتضمن الكثير بشأن التنمية السلمية الديمقراطية لطوكيو ما بعد الحرب. ولا يفعل الكثير للتخفيف من قلق اليابانيين من أن الصينيين يكنون الكراهية لليابان منذ صغرهم. وعلى العموم، فان التقليص في الوقت الذي يخصص لدراسة التاريخ واضافة مواضيع جديدة مثل الثقافة والتكنولوجيا يعني ان جوهر منهج دراسة التاريخ الصيني يتغير بصورة كبيرة. وتبتعد مناهج تدريس التاريخ الجديدة عن تأكيد تغيير السلالات، وصراع الفلاحين، والخصومات الاثنية، والحرب، وفقا لما يقوله بعض النقاد بسبب ان القيادة لا تريد ان يفكر الناس في أن مثل هذه الأمور ذات أهمية كبيرة. ويفضل المسؤولون خلق انطباع بأن الصينيين اهتموا عبر العصور بصورة اكبر بالابتكار والتكنولوجيا وعلاقات التجارة مع العالم الخارجي.

يقول زو، الباحث من شنغهاي الذي ساعد على كتابة نصوص الكتب المدرسية، أن التاريخ الجديد يقدم، بالفعل، صورة اكثر انسجاما لماضي الصين. ولكنه يقول ان التغييرات (لم تأت من شعارات سياسية معينة) وانما تعكس تغييرا شاملا في نمط التفكير بشأن ما يحتاج ان يعرفه الطلاب. وقال ان (للحكومة دورا كبيرا في تحسين المناهج الدراسية. ولكن هدف عملنا هو ليس السياسة ، بل تحويل دراسة التاريخ لكي تكون أكثر راهنية وعملية ، واعداد طلابنا لعصر جديد).

* استاذ محاضر في معهد علوم الاقتصاد المعاصر بجامعة جورج تاون في واشنطن

الحلقة المفقودة بين الغرب والإسلام

محمد السماك *

ترتفع في الاتحاد الأوروبي علامة استفهام كبيرة حول ما إذا كانت أوروبا في مواجهة مع الإسلام، أو ما إذا كانت تدفع ثمن سوء العلاقات الإسلامية-الأميركية؟

الأوروبيون يقولون إن هدف التطرف الإسلامي هو الولايات المتحدة لا الاتحاد الأوروبي. وإن مرد ذلك يعود إلى أن بعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وإيطاليا وأسبانيا تحالفت عسكرياً وسياسياً مع الولايات المتحدة في احتلال العراق وأفغانستان، وإن سلسلة الأعمال الإرهابية التي استهدفتها كانت انتقاماً من نتائج هذا التحالف.

أما الآن فقد تغيّر الحزب الحاكم في كل من إيطاليا وأسبانيا فيما لا يزال رئيس الوزراء توني بلير وحزبه الحاكم يترنحان تحت ضربات الرفض الشعبي البريطاني لتبعيتهما العمياء للرئيس الأميركي جورج بوش.

هناك دول أخرى تحالفت مع الولايات المتحدة ولكن لم تتعرض لردّ الفعل الإسلامي ذاته، ومنها دول في أوروبا الشرقية التي اعتبرت هذا التحالف بمثابة ورقة دخول إلى حلف شمال الأطلسي. ولكن لا توجد في هذه الدول أعداد كبيرة من المسلمين كما هو الأمر في دول أوروبا الغربية. وبالتالي ما كان باستطاعة المتطرفين أن يقوموا في وارسو أو بودابست أو صوفيا مثلاً بما قاموا به في لندن أو مدريد، وقبل ذلك في باريس من أعمال انتقامية. ربما تكون تلك الأعمال قد أثرت على القرار الفرنسي بمعارضة قرار الحرب الأميركية على العراق، وربما تكون قد ساهمت بالتغيير الحكومي الذي حصل في أسبانيا وإيطاليا، ولكن مع ذلك فإنها تبقى أعمالاً إرهابية لا يمكن تبريرها دينياً أو أخلاقياً. ذلك أنها كأي عمل إرهابي آخر تستهدف الأبرياء وتتوسل العنف أداة للتعبير عن الرأي. ويعرف العالم العربي جيداً النتائج الفظيعة والمروعة المترتبة على تحميل الأبرياء أوزار جريمة كبرى يرتكبها فريق ثالث. فالمحرقة التي ارتكبتها النازية في أوروبا أودت بحياة الملايين من الأبرياء اليهود وغير اليهود. إلا أن العالم العربي، وخاصة الشعب الفلسطيني هو الذي دفع -ولا يزال يدفع- ثمن تلك الجريمة من خلال تهجير الفلسطينيين من وطنهم، وإقامة إسرائيل على أرض فلسطين، تعويضاً لليهود عما لحق بهم من جرائم.

من هنا، فإذا كان هناك صراع بين العالم الإسلامي والسياسة الخارجية الأميركية لإدارة الرئيس الحالي جورج بوش، فليس من مصلحة المسلمين استعداء لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد الأوروبي من خلال القيام بردود فعل انتقامية تدفعهم إلى أن يكونوا طرفاً في هذا الصراع. فإذا لم يكن ممكناً كسب الأوروبيين إلى جانب عدالة القضية العربية والإسلامية، فإنه بالإمكان تحييدهم في الأزمة الراهنة مع الولايات المتحدة.

فالأعمال الانتقامية التي قام بها متطرفون إسلاميون روّجت لمقولات المحافظين الجدد الأميركيين التي تعتبر الإسلام عدواً للغرب (أميركا وأوروبا معاً) ولحضارته المسيحية.. والتي تدعو إلى وحدة الغرب في وجه ما تسميه هجمة "الصحوة الإسلامية". وتطرح هذه المقولات الأميركية المتطرفة تحذيرات من خطر الإسلام على أوروبا(؟) حتى أنها تصل في ذلك إلى حد التخويف من أن تتحول القارة الأوروبية إلى قارة إسلامية. وتبرر ذلك بالأمور الثلاثة الآتية:

أولاً: انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بسكانها المسلمين الذين يزيد عددهم على ٧٠ مليوناً.

ثانياً: استمرار تدفق هجرة المسلمين إلى الدول الأوروبية وارتفاع نسبة تكاثرهم عن طريق الولادة وكذلك عن طريق سياسة جمع شمل العائلات. ذلك أن نسبة عالية منهم في سنّ الشباب. وفي كتاب جديد عنوانه: "عندما تنام أوروبا: كيف يدمر الإسلام الراديكالي الغرب من الداخل"، يذهب مؤلف الكتاب "بروس بروير" (وهو هولندي شاذ، يدافع عن الحرية الجنسية المطلقة) إلى حدود قصوى من المبالغة فيزعم أن عدد المسلمين في سويسرا مثلاً وصل إلى ٢٠ في المئة، علماً بأن آخر الإحصاءات السويسرية الرسمية التي جرت في عام ٢٠٠٠ تقول إن نسبتهم لا تتعدى ٤,٣ في المئة فقط!!. ويذهب "بروير" إلى حدّ وصف عدم تصدي الليبراليين الأوروبيين للإسلام الراديكالي بأنه انتحار للديمقراطية.

ثالثاً: انخفاض نسبة المواليد في أوروبا، حيث تصل إلى الصفر في دول مثل إيطاليا وألمانيا مثلاً.

إن الإحصاءات الرسمية الأوروبية تؤكد أن عدد المسلمين فيها يبلغ ٢٠ مليوناً أي ما يعادل ٤ في المئة من الأوروبيين غير المسلمين. ومن المقدر أن يرتفع هذا العدد في عام ٢٠٢٥ إلى ١٠ في المئة، وهي نسبة أقل كثيراً من الأرقام التخويفية التي تفبركها جهات معادية للإسلام ولعلاقات بناءة بين المسلمين ومجتمعاتهم الأوروبية الجديدة. ومما يزيد في تسفيه الأرقام التخويفية، الزواج المختلط الذي تتوسع قاعدته بين الأوروبيين المسلمين وغير المسلمين.

وبالعودة إلى كتاب "بروير" فإنه يربط بين ظاهرتي تزايد عدد المسلمين في أوروبا وتناقص عدد المواليد الأوروبيين. فيقول إن أوروبا توقفت عن إنتاج الشباب للدفاع عن مستقبلها، وتركت هذه المهمة للمسلمين الذين لهم أهداف وتطلعات خاصة بهم.

وفي محاولة للتوفيق بين أوروبا والولايات المتحدة (أي الغرب) في مواجهة الإسلام(؟) صدر كتاب جديد آخر عنوانه "هلع في أوروبا: لماذا تعتبر مشكلة القارة مشكلة أميركا أيضاً ؟"، وفي هذا الكتاب تقول المؤلفة كلير بيرلنسكي: "ليس المهم عدد المواليد بين المسلمين في أوروبا، بل المهم هو عقيدتهم". وتعتبر الكاتبة أن الموقف الإسلامي معاد عقائدياً وحضارياً للولايات المتحدة ولأوروبا معاً، من دون أن يكون لفترات الاستعمار الغربية الطويلة للعالم الإسلامي أو للحرب على العراق وأفغانستان أو للحرب على الإرهاب التي تحت شعارها تنتهك كرامات وحقوق المسلمين، أي تأثير.. أو حتى أي إشارة في الكتاب.

ولعل كتاب "ميلتون فيورست" من بين أسوأ الكتب التي تعالج موضوع علاقة الإسلام بالغرب. فعنوان الكتاب يدل على محتواه، وهو: "عاصفة من الشرق، الصراع بين العالم العربي والغرب المسيحي".

فالكتاب يضع الصراع في إطار ديني وينهج أسلوباً تحريضياً على العرب والمسلمين رغم أن مؤلفه صحفي يعرف الشرق الأوسط جيداً. إلا أن ثمة جانباً موضوعياً من الكتاب يقول فيه المؤلف إنه خلال المئة سنة الأخيرة تبنّى العرب إيديولوجيات مختلفة لاستعادة موقعهم في العالم ولتقرير مصيرهم. ولكن كل تلك الإيديولوجيات فشلت. وحدها إيديولوجية التهديد الخارجي والتخويف منه حققت بعض النجاح. ويرى أن العالم العربي رغم إدراكه أنه عاجز عن مواجهة التفوق العسكري الأوروبي، سيستمر في المواجهة الدموية إلى أن يعترف له هذا الغرب، بحقه في أن يقرر مصيره بنفسه.

من هنا فإن أمام الغرب طريقين أساسيين للتعامل مع العالم العربي والإسلامي:

إما طريق إحياء روح حروب الفرنجة (الحروب الصليبية)، وإما طريق إحياء القيم الغربية بما فيها وثيقة حقوق الإنسان وشرعة الأمم المتحدة التي تؤكد على حق الشعوب في السيادة وتقرير المصير.

لقد جرب الغرب الوسيلة الأولى وعادت عليه -وعلى العرب والمسلمين- بأسوأ العواقب. ولم يجرب -حتى الآن- الوسيلة الثانية، خاصة وأن القيم الغربية هي في جوهرها قيم عالمية تلتقي في معظمها مع القيم الدينية الإسلامية والمسيحية.

في ضوء ذلك لابد من طرح السؤالين التاليين على ما بينهما من تناقض ظاهري: السؤال الأول هو: ماذا تفعل أوروبا لتحديد مستقبل الإسلام في دول القارة ؟

أما السؤال الثاني فهو: ماذا يفعل المسلمون الأوروبيون لرسم مستقبل القارة الأوروبية؟

القاسم المشترك بين السؤالين هو دور الإسلام المعتدل الوسطي والسمح الذي تميزت به الدعوة الإسلامية منذ بداياتها الأولى على يد النبي محمد صلى الله عليه وسلم. ولكن هذا القاسم المشترك لا يخلو من جدلية أيضاً. ذلك أنه يطرح من جهة أولى دور الاعتدال الإسلامي ليس كأساس لتجريد التطرف العنفي من مقوماته ومن مبررات ردات فعله فحسب، ولكنه يطرح هذا الدور كأساس أيضاً لإنقاذ الإسلام نفسه من التهم والافتراءات الظالمة التي توجَّه إليه وتستعدي عليه شعوب العالم على اختلاف ثقافاتها وعناصرها. ومن جهة ثانية فإن الإسلام المنفتح يساهم في إنقاذ أوروبا من الوقوع في فخ التحريض الاستدراجي إلى عقلية الحروب الصليبية مرة أخرى.

ومن هنا فإن أمام العالم العربي وأوروبا معاً مهمة إنسانية مشتركة -ومصلحة مشتركة أيضاً- لكبح جماح التطرف والغلو سواء كان ذلك باتجاه استعداء الغرب على الإسلام، أو باتجاه استعداء الإسلام على الغرب. وهي مهمة ممكنة جداً -وإن لم تكن سهلة- إذا ما توفر الحد الأدنى من تبادل النوايا الحسنة!..

* كاتب اسلامي لبناني

نحو إصلاح الخطاب الديني

جمال البنا *

ليست مهمة إصلاح الخطاب الاسلامي بالمهمة السهلة كما يبدو للوهلة الأولي، لأنه لا إصلاح للخطاب إلا بعد إصلاح للفهم الذي ينبثق عنه هذا الخطاب، وهكذا نجد أن القضية الحقيقية التي تجابهنا هي قضية حسن فهم الدين، وليست هي بالقضية الهينة، وقد دعونا إليها في كتابنا "ديمقراطية جديدة" الذي صدر سنة ١٩٤٦م ولا نزال ننادي بها بعد ستين سنة بالتمام والكمال وإذا كان قد حدث تغيير من سنة ١٩٤٦م إلى الآن فهو تغيير للأسوأ.

ولإظهار الصعوبة نقول إن الفهم السائد للإسلام هو الفهم السلفي ، أي ما وضعه الائمة في التفسير والحديث والفقه في القرنين الثالث والرابع من الهجرة أي من أكثر من ألف عام ، ولا جدال في أن أحكاماً تصدر من ألف عام وتتعلق بشئون الحياة الدنيا لا يمكن أن تستوعب مشكلات العصر الحديث، فالزمن يعني التاريخ ونظم الحكم ويعني اختلاط الأجناس وتداخل الثقافات، ويعني النظام الاجتماعي والفنون ، ويعني اختلاف نظم الانتاج والعمل، ويعني التقدم من الكتاب المنسوخ باليد إلي المطبعة والإذاعة والقنوات الفضائية والسماوات المفتوحة، ويعني الانتقال من الحمير والبغال إلي السيارات والسكك الحديدية والطائرات، ويعني تقدم العلم وتضاعف المعرفة وتوالي الاكتشافات والاختراعات، كل هذا يسر ويتراكم ويحمل معه التغيير في "الفهم" ففهم نص في السنوات الخوالي لا يمكن أن يكون هو فهم النص في القرن الحادي والعشرين.

بالأضافة الى ذلك فإن الفكر الاسلامي عاش في ظل حكم مغلق استبدادي لا يعرف المؤسسات ولا آليات العمل العام، وبعد بداية باهرة استمرت لثلاثين سنة هي حكم الرسول وأبي بكر وعمر بن الخطاب بدأ الهرج وأخذ نصف المسلمين يضرب عناق النصف الآخر، وحدثت أسوأ الفظائع من غزو المدينة، وضرب الكعبة بالمنجنيق، ومجزرة كربلاء.. إلخ.

وفي سنة ٤٠ هـ حول معاوية بين أبي سفيان الخلافة الاسلامية إلي ملك عضوض، ومن هذا التاريخ والحكم الإسلامي الذي أطلق عليه خلافة هو أبعد ما يكون عن الخلافة، هو حكم ملكي وراثي ككل النظم التي سادت العالم القديم وظلت هكذا حتي ألغاها مصطفي كمال أتاتورك.

ومن الظواهر المثيرة للدهشة أن الحكم الاسلامي بتأثير سماحة وبساطة الإسلام أن الحكام لم يضيقوا بنوع من الحرية في العقائد وخضع المجتمع الاسلامي في العصر العباسي لموجات متتالية من المؤثرات الفكرية - خاصة بعد ترجمة كتابات اليونان - واستطاع الهنود والفارسيون والروم البيزنطيون الذين أسلموا وحملوا في أعماق نفوسهم وراءه حضارات مختلفة أن يدسوا في الاسلام مفاهيم متعددة عنه، أما محاولات اليهود فقد بدأت من أيام الرسول وواصلت البقاء، وفي القرن الرابع قال إخوان الصفا أن الشريعة قد لوثتها الضلالات ولا يغسلها إلا الفلسفة اليونانية، فهل يمكن لأي غزو فكري أن يجاوز ذلك.

ولكن الحكام الذين جعلوا العقيدة "مكلمة" فلسفية يدلي فيها كل واحد بدلوه كانوا غيورين بحكم سلطاتهم حريصين علي طاعة شعوبهم، ولما بدت من الائمة الأربعة أحمد بن حنبل ومالك والشافعي وأبي حنيفة - بادرة تحرر - لم يترددوا في التنكيل بهم.

آل كل هذا التراث إلي الأزهر فتعلمه شيوخه أطفالاً وهم يعلمونه كباراً ولا يعرفون شيئًا آخر سواه فإذا قيل الاجتهاد قالوا هل عرفت أحكام النحو العربية؟ هل علمت الناسخ والمنسوخ؟ وأسباب النزول؟ هل تميز بين الخاص والعام؟، وهذا في حقيقة الحال لا يعدو سقط المتاع ولا يؤدي إلي تفسير اليسير وتعقيد البسيط والانحراف بالبداهة والفطرة عن أصلهما.

ولا يفيد في شئ "تنقية التراث" لأن التراث يشبه جبلاً في عمقه عرق ذهب ولابد للوصول إليه من هدم الجبل وما يتطلبه هذا من المال والوقت والجهد، وأسوأ من هذا اننا نشتري بهذا الثمن الفادح "التقليد" ونضحي بإعمال الفكر، ونفضل أن نكون قرودا تقلد عن أن نكون أناسا تفكر.. فما أسوأها صفقة.

لا يكفي التخلص من الفهم السلفي القديم، ولكن لابد أيضا أن تكون لدينا رؤية للإسلام تثبت أن الاسلام استهدف الإنسان وأراد اخراج الناس من الظلمات إلي النور وأن يضع عنهم إصرهم والاغلال التي كانت عليهم، وانه كما قال ربعي بن عامر للقائد الفارسي رستم "أن الله ابتعثنا لنخرج الناس من عبادة العباد إلي عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلي سعتها ومن جور الأديان إلي عدل الإسلام".

إن حقوق الانسان ليست اكتشافًا أمريكيًا فقد كانت هي المضمون العملي للإسلام، وقد قامت أروع تجربة لمجتمع إنساني في تاريخ البشرية في حكم الرسول وأبي بكر وعمر للمدينة، حيث وجد مجتمع يقود علي المساواة والعدل، ولا يعرف السجون، وليس فيه بوليس، ولا يفرض الضرائب الباهظة بل يأخذ من الغني ليعطي الفقير ويخضع الجميع لحكم القانون وأولهم الرسول والخلفاء.

هذه بضاعة لا تنفق في سوق الأزهر ولا يمكن لشيوخه تفهمها وإساغتها فضلاً عن الدعوة إليها.. وإنما يمكن ذلك لأحرار الفكر الاسلامي الذين يؤمنون بالاسلام لأنهم يرون فيه دعوة للقيم الانسانية من حرية ومساواة وعدل ومعرفة.

وإني لأعجب أشد العجب من تقاعس هيئات المجتمع المدني عن الدخول في هذا الميدان، في حين انه هو الذي يجعل الايمان بالقيم الانسانية تقوم علي القيم الدينية التي يؤمن بها الشعب ويحلها في أعماق قلبه، وكل جهد لهذه المنظمات دون أن يتحقق هذا فلا يصل إلي ضمير الفرد ولمن يدخل قلبه ووجدانه فإذا لم تكن لديهم الخبرة الدينية فعليهم أن يتصلوا بأحرار الفكر الاسلامي وأن ينظموا لهم دورات يمكن أن يتحدثوا فيها ويشرحوا حقيقة الإسلام.

* مفكر اسلامي مصري